

د. إيمان بغدادي

القانون التجاري

الأعمال التجارية (التاجر)

كتاب بيداغوجي

الشهاب الأكاديمية

القانون التجاري
الأعمال التجارية - التاجر

الشهاب الأكاديمية

الشهاب الأكاديمية

يركز كتاب القانون التجاري على الأحكام القانونية المطبقة في الجزائر، بإعتبار إن القانون التجاري فرعاً من فروع القانون الخاص، الذي يهتم بتنظيم العلاقات القانونية التي تنشأ بمناسبة ممارسة الأعمال التجارية أو بمناسبة ممارسة التجارة كمهنة وهو يستمد قواعده الأساسية من الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، مع التعديلات التي طرأت عليه لاحقاً، ومختلف المراسيم التنفيذية والنصوص القانونية الأخرى ذات الصلة، وتناول الكتاب ماهية القانون التجاري في كونه قانوناً مرناً وسريع التطور، يتلاءم مع متطلبات الحياة الاقتصادية الحديثة ويهدف إلى تحقيق السرعة والاثتمان في المعاملات التجارية، بخلاف القانون المدني الذي يركز على الاستقرار، وتضمن الكتاب أحكام القانون التجاري المتعلقة بالأعمال التجارية التي تُعدّ معياراً لتطبيق أحكامه، وتنقسم إلى أعمال تجارية بطبيعتها مثل الشراء لأجل البيع، وأعمال تجارية بالموضوع، وأخرى بالتبعية عندما تصدر عن تاجر بمناسبة تجارته، وأعمال تجارية مختلطة عندما يكون أحد طرفيها تاجراً والآخر مدنياً، ثم كان لابد من دراسة التاجر في القانون الجزائري، فهو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس عملاً تجارياً على وجه الاحتراف باسمه ولحسابه الخاص، وتترتب عليه التزامات قانونية مثل مسك الدفاتر التجارية، والتسجيل في السجل التجاري، والخضوع لنظام الإفلاس في حالة التوقف عن الدفع، دون اغفال المحل التجاري من الدراسة، لأنه من أبرز عناصر النشاط التجاري، إذ يُمثل الكيان الاقتصادي الذي يزاوئ فيه التاجر نشاطه ويتكون من عناصر مادية مثل البضائع والأدوات، وعناصر معنوية مثل الزبائن والسمعة التجارية والاسم التجاري وحق الإيجار، ويُعدّ المحل التجاري مალأ منقولاً ذا طبيعة خاصة، يمكن بيعه أو رهنه أو تأجيريه وفق أحكام خاصة نظمها المشرع لحماية حقوق الدائنين وضمان استقرار المعاملات، وبذلك يشكل القانون التجاري الجزائري الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم النشاط الاقتصادي ويوازن بين حرية المبادرة الاقتصادية ومتطلبات الأمن القانوني.